العدد (1868) السنة السابعة -الاربعاء (4) آب2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

أطلق الإتحاد الأوروبي في عام 2002 سلسلة من المفاوضات مع الدول الأفريقية لوضع إطار جديد للتعاون، يسمي "اتفاقيات الشراكة الاقتصادية" ويفترض أن يحل محل "اتفاقية كوتونو" (عاصمة بينين) التي ما زالت تنظم العلاقات بين الكتلة الأوروبية ودول أفريقيا وبحر الكاريبي والمحيط الهادي. لكن الاتحاد الأوروبي، بدلا من التفاوض مع هذه الدول كمجموعة واحدة كما كان الحال في جميع الاتفاقيات السابقة، قرر هذه المرة التفاوض على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية هذه انفراديا، أي مع كل من المناطق الثلاث المكونة لهذه المجموعة على حدة. وذهب الاتحاد الأوروبي إلى أبعد من ذلك في حالة أفريقيا، وذلك بفرضه التفاوض مع شبه الأقاليم المختلفة التي تتكون منها القارة، لا ككتلة واحدة. وبادئ ذي بدء، حددت المفوضية الأوروبية شهر ديسمبر / كانون الأول 2007 كموعد نهائي لتوقيع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الدول الأفريقية. لكن رؤساء الدول الأفريقية .رفضوا هذا الشرط الزمني

منتدى البدائل الأفريقي

أوروبا تعتبر أفريقيا مجرد سوق استهلاكية

□ دكار / ديبما موسى ديمبيلي

ووقعت بعض الدول الأفريقية على ما يسمى بـ "اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المؤقتة" ومعظمها في مجال تجارة السلع، وباستثناء هذه الحالات الفردية والمؤقتة، لم يوقع ولا إقليم أفريقي واحد حتى الآن على اتفاقية شراكة اقتصادية كاملة مع المفوضية الأوروبية. وفي غضون ذلك، طعنت منظمات المجتمع المدني وعدد من المنظمات الحكومية الدولية، كمركز الجنوب، في شرعية اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المؤقتة هذه حسب قوانين منظمة التجارة العالمية. وكانت المفوضية الأوروبية قد علقت آمالها على مجموعة شرق أفريقيا المكونة من بوروندي وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا، والتي أعطت مؤشرات على أنها قد توقع على اتفاقيات الشراكة قبل نهاية يونيو/ حزيران ٢٠١٠. لكن قادة دول هذه المجموعة تراجعوا في اللحظة الأخيرة وقرروا تأجيل التوقيع، وذلك تحت ضغط منظمات المجتمع المدني والرأي العام. أما في أفريقيا الوسطى، فقد وقعت الكاميرون بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة الاقتصادية المؤقتة في عام ٢٠٠٧ ثم وقعت عليها في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩. ومع ذلك، فقد تم تأجيل تنفيذ الاتفاقية مرتين. وأعربت دول هذه المنطقة في الآونة الأخيرة،عن استعدادها لمواصلة المفاوضات بغية التوصل الى اتفاقيات شراكة اقتصادية كاملة. ومع ذلك، فلا تزال هناك فجوة كبيرة بين الطرفين في عدد من المناطق الأخرى، فقد وقعت دول منطقة جنوب أفريقيا بالأحرف الأولى على اتفاقية شراكة مؤقتة في نهاية عام ٢٠٠٧، وبدورها وافقت بوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند على التوقيع على اتفاقيات شراكة اقتصادية مؤقتة، لكنها لم تنفذ ذلك. هذا الوضع يترك البلدان الأخرى في المنطقة تحت رحمة ضغوط المفوضية الأوروبية. هذه هي حالة ناميبيا على وجه الأخص، التي تعتبر الخصم الأكثر معارضة للتوقيع. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت بلدان الجنوب الأفريقي عن تعهدها بالتوقيع قبل نهاية عام ٢٠١٠ على اتفاقيات شراكة اقتصادية مصغرة كثيرا، وذلك بعد التنازلات التي قدمها الطرفان في محاولة لردم الهوة بينهما. وأما في غرب أفريقيا، فقد وقعت كوت ديفوار وغانا بالأحرف الأولى على اتفاقية شراكة مؤقتة، لكن جميع الدول الأخرى في المنطقة رفضوا التوقيع عليها، بما فيها نيجيريا. وحيث أن المفاوضات جرت على الصعيد الإقليمي، فقد جاء توقيع كوت ديفوار على الاتفاقية المؤقتة في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٨ ليضعف موقف هذه المجموعة الإقليمية. والخلاصة أن المفوضية الأوروبية عجزت عن إقناع الدول الأفريقية بأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية "مفيدة" لها، رغم كل جولات المفاوضات مع الأقاليم الأفريقية التي دامت حتى الآن سنة ونصف السنة منذ موعد التوقيع النهائي المقرر لشهر ديسمبر ٢٠٠٧. وتتباين مواقف البلدان الأفريقية والاتحاد الأوروبي بشأن مضمون اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وحجم التعويض عن الخسائر المالية، ونطاق تحرير التجارة في السلع، وشرط "الدولة الأكثر تفضيلاً"، وتحرير قطاع الخدمات، وضرائب التصدير، وفترة الانتقال إلى التحرير الكامل، ضمن قضايا أخرى. فبالنسبة للبلدان الأفريقية، يجب أن تكون اتفاقيات الشراكة الاقتصادية موجهة للتنمية، في حين يبدو أن المفوضية الأوروبية تريد التركيز على تحرير قطاعات التجارة والأموال. فمن وجهة النظر الأفريقية، ينبغي أن تضع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ما يأتي كأهداف لها: (١) تطوير القدرات الإنتاجية المحلية، (٢) إزالة الاختناق في الواردات، (٣) المساهمة في تنويع الصادرات، (٤) تعزيز التكامل الإقليمي. وفي المقابل، يبدو أن اهتمام المفوضية الأوروبية يركز على فتح الأسواق الأفريقية على السلع والخدمات الأوروبية وضمان تأمين الاستثمارات الأوروبية. وعلاوة على ذلك، يصر الاتحاد الأوروبي على أن تحرر البلدان الأفريقية خدماتها حتى تكون الشركات المتعددة الجنسيات الأوروبية في وضع يسمح لها بالسيطرة على جزء كبير من هذه السوق. أضف إلى ذلك أن الدول الأفريقية قد أثارت قضايا محددة تتعلق بتنفيذ اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، ومنها قضية التعويضات المالية مقابل الخسائر المالية التي سوف تترتب على تحرير التجارة. فبالنسبة للعديد من البلدان النامية، ولاسيما في أفريقيا، تشكل الضرائب على الواردات جزءا كبيرا من العائدات المالية. وعلى سبيل المثال، من المقدر أن تخسر السنغال وحدها أكثر من ١٧٥ مليون يورو بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فلا تعتبر الوعود المبهمة التي قدمتها المفوضية الأوروبية مطمئنة. المفوضية الأوروبية تضغط على الدول الأفريقية لفتح أسواق خدماتها في وجه الشركات المتعددة الجنسيات الأوروبية. ومع ذلك، فقد رفضت جميع مناطق أفريقيا حتى الآن هذا الطلب، وطالبت بأن تركز المفاوضات فقط على التجارة في السلع. في ضوء هذه المعارضة الشديدة، وافقت المفوضية الأوروبية على تأجيل المناقشات بشأن هذه المسألة إلى وقت لاحق. كذلك فإن الدول الأفريقية تطالب بفترة انتقالية أطول للتجارة غير المتكافئة، في حين يدعو الاتحاد الأوروبي لفترة أقصر، باستثناء المسماة "أقل البلدان نمواً". ثم تأتي مسألة شرط "الدولة الأكثر تفضيلاً" في المعاملات التجارية. فتصر المفوضية الأوروبية على أن تضمن الدول الأفريقية هذا الشرط المتميز للدول الأوروبية، وهو ما تعتبره البلدان الأفريقية تقييدا لحريتها في علاقاتها مع غيرها من دول الجنوب ولاسيما الصين. لكن المفوضية الأوروبية تريد أن تمنح أفريقيا للدول الأوروبية نفس الامتيازات نفسها التي ستمنح للصين أو أي دولة أخرى من المسماة "الدول الناشئة"، في حين قاومت الدول الأفريقية هذا المطلب وأوضحت أن علاقاتها مع هذه الدول هي جزء من العلاقات بين بلدان الجنوب. لقد كشفت الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة النقاب عن الفشل الذريع لنظام الليبرالية الجديدة وجردت من المصداقية كلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وهي المؤسسات التي تعد من أكثر المروجين لأصولية السوق. هذه الأزمة تبلور العيوب الهيكلية لتدفقات سياسات "التجارة الحرة" وتدفقات رؤوس الأموال غير المقيدة أو المنظمة، وبالتالي يجب أن ينظر إليها صانعو السياسات الأفريقية باعتبارها علامة تحذير لما سوف يحدث لو دخلت دولهم في اتفاقيات "تجارة حرة" مع الاتحاد الأوروبي.

■ وكالة انتر بريس سيرفس

"الاتحاد الأوروبي.. من "سيّئ إلى أسوأ"

□ لشبونة/ ماريو سواريز

يجتاز الاتحاد الأوروبي مرحلة عسيرة للغاية. فلا تزال هذه المجموعة المكونة من ٢٧ دولة تفتقر إلي قيادة موحدة على الرغم من سريان معاهدة لشبونة منذ أول ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩. وعلى النقيض من ذلك، فقد خلق تشتت المناصب والمهام والوظائف المزيد من الارتباك والفوضى.لقد تم تعيين البلجيكي هيرمان فون رومبوي رئيسا للمجلس الأوروبي، والبريطانية كاثرين أشتون مسؤولة عن العلاقات الخارجية الاتحاد، لتتوازى هذه التعيينات مع منصب رئيس المفوضية الأوروبية الذي يتولاه البرتغالي جوزيه دوران باروسو، ومع رئاسة الاتحاد الأوروبي بالتناوب التي يمارسها حاليا رئيس وزراء بلجيكا ايف ليتيرم. يضاف إلى هذا أن الدول الكبرى في الإتحاد الأوروبي كالمسماة القاطرة الفرنسية الألمانية وبريطانيا وإيطاليا بل وربما إسبانيا أيضا، هذه الدول لا تتفق فيما بينها بشأن التدابير الواجب اتخاذها لمعالجة الأزمة المالية. وهنا تعود إلى الذاكرة العبارة الشهيرة التي قالها هنري كيسنجر في السبعينات عندما شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية، حين اشتكى من "عدم وجود رقم هاتف يمكنني الاتصال به عندما أحتاج لإبلاغ أوروبا أمرا ما". ما يحدث في الواقع هو أن حكومات الـ ٢٧ دولة الأعضاء في الإتحاد الأوروبي -شأنها في ذلك شأن الـ ١٦ دولة العضوة في منطقة عملة يورو- لا تتفق على سياسة موحدة ومنسقة، وذلك بسبب الأنانيات والخواص الوطنية لكل منها. وفي غضون ذلك، يترأس البنك المركزي الأوروبي فرنسي موالى لألمانيا، جان-كلود تريشيت، يصدر تدابير بالغة القسوة من مقر البنك في فرانكفورت، غايتها تقليص عجز الميزانيات والديون الخارجية العامة والخاصة، وعلى وجه السرعة. كل ذلك يعني عدم حماية الأفراد، وعدم التحكم في البطالة المتاعظمة، وتنامي الفقر والتهميش الاجتماعي، وتعميق الفوارق بين الفقراء والأغنياء. هذه السياسة تسير في الاتجاه المعاكس لما يدعو إليه المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي دومينيك ستراوس كان، الفرنسي المقيم في واشنطن الذي يعتبر (الآن) أن سياسات الليبرالية الجديدة إنما تؤدي فقط إلى تفاقم الكساد في البلدان التي تتبعها. أما المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، التي تبين أنها أقل حذرا مما كان يبدو في الأيام الأولى من ولايتها، فما زال من غير المفهوم ما إذا كانت تتفق أو تختلف مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي انحدر بدوره إلى أدنى مستويات الشعبية التي حصل عليها رئيس فرنسي منذ عهد الجنرال تشارل ديغول. وأما إيطاليا تحت حكومة سيلفيو برلسكوني فقد بدأت تكشف القناع عن الاضطرابات الاجتماعية والسياسية الكبيرة التي تعانيها، فيما تتراجع شعبية رئيس وزرائها يوما بعد يوم. وأما إسبانيا فهي تستنشق الآن نسمة من الهواء المنعش بفضل فوزها في كأس العالم لكرة القدم، لكن الصعوبات القائمة بين أقاليمها ومركزها تسير على مساراً قد يكون خطيرا. وأما المملكة المتحدة فهي غارقة وسط أكبر أزمة اقتصادية ومالية وسياسية عاشتها منذ الحرب العالمية الأخيرة. كل هذا ناهيك عن ايرلندا وبلجيكا وبعض دول شرق أوروبا. لا يمكننا أن نسمح للأزمة بأن تدمرنا، فهذه هي مخاطر كبيرة. الأوروبيون هم أول المعنيين المباشرين بذلك. علي أوروبا أن تقف وتكافح من أجل تغيير مسارها السياسي ومنع تفكك الاتحاد الأوروبي والغرب معه. ماريو سواريز، رئيس الجمهورية ورئيس وزراء البرتغال السابق.

■ وكالة/ (آي بي إس)

النساء الحرفيات في المكسيك

القمامة لضمان مستقبل الأطفال

□ دانييلا باستارانا/وكالة

الضحكات تغمر القاعة المستطيلة الواقعة في الطابق التحتي لمبني المدرسة التي يقبل عليها ٢٥٠ طفلا. المساحة تبدو صغيرة-٢٠ متراً مربعاً- تعمل فيها ٢٤ امرأة في قطع وثني شرائط البلاستيك الشفاف المستخدم في تغليف الغذاء ثم تضفيرها بنفس تقنية تضفير سعف النخيل التي يتبعها شعب ناهوا الأصلي.إنها ورشة جمعية "متز" التعاونية، ومعناها "لك" بلغة شعب"نهواتل" الأصلي، حيث يتم صنع نحو ٣٠٠٠ منتج حرفي شهريا في المتوسط، كالأكياس والحقائب والمحافظ والأجندات وإطارات الصور وزينة الأعياد، وكلها مصنوعة من النفايات الصناعية. تنكب كونشيتا مارتينيز البالغة من العمر ٤٥ عاما بيدين ماهرتين على حياكة الشرائط لصنع حقيبة يد. وتقول لوكالة انتر بريس سيرفس "أفرح عندما أعرف أن هذه الحقيبة ستباع في ألمانيا حتى وأن كنت لا أعرف هذا البلد... الحقيقة إنني لم أذهب إلى أي مكان". تقع الورشة في سولو بالو، الحي المعروف بارتفاع معدلات الفقر والتهميش، وسط وداي هويكشيلوكان، على مسافة ساعتين بالسيارة من وسط مدينة العاصمة المكسيكية، حيث توجد مساكن فاخرة بالقرب من بيوت رمادية دون مرافق صرف تؤوي أناساً يناضلون من أجل البقاء على قيد الحياة. تباع منتجات "متز" في ألمانيا وبلجيكا وإسبانيا والولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا، بأسعار تتراوح بين ١٥ و١٤٠ دولاراً، ويتيح الدخل الاكتفاء الاقتصادي الذاتي للنساء العضوات في ٥٠ تعاونية وأسرهن. هناك مسألة مهمة بالنسبة لهن ألا وهي أن الدخل الذي يحصلن عليه من بيع منتجاتهن يمول أيضا "بيت سولو بالو للطفولة"، المدرسة المخصصة للفقراء التي شيدت منذ أكثر من ٢٠ عاما على ما كان مكبا للنفايات في الماضي. كذلك فقد حصل ٢٥٠٠ طفل من أبناء هذه الجماعة المكونة من ٥٠٠٠ شخص، على منح دراسية من دخل إعادة تدوير أكثر من ٤٠ ألف طن من النفايات الصناعية، بفضل تعاونية "متز" منذ أن تأسست منذ سبع سنوات. تتوقف سانتياغو بياتريس، أم ١٠ أطفال وجدة ١٣ حفيدا كلهم تقريبا من طلاب المدرسة، وواحدة من خمس نساء أسسن الجمعية التعاونية، تتوقف عن عملها لدقائق لتؤكد لوكالة انتر بريس سيرفس أن "المشروع يمكّننا من إتباع نموذج مختلف للاندماج في المجتمع". وتشرح "من المدهش أن نرى ربات بيوت بدرجة مذهلة من الذكاء يتأكسدن في بيوتهن، والآن يأتين إلى هنا بنشاط وحماس". وتضيف "الحرفيات يمكنهن مزاولة العمل في منازلهن لكن الكثيرات منهن يفضلن المجيء هنا إلى الورشة". أما كونشيتا مارتينيز، التي سبق أن عملت كخادمة منزلية قبل أن تنضم الى التعاونية، فتؤكد أنها محظوظة لحصولها علي وظيفة تضمن لها الاستقلال المادي وتحسين العلاقات العائلية. " زوجي يعمل، لكنه يساعدني في قص شرائط البلاستك بينما نتحدث عن أمورنا وعن أحوال الدنيا". هذا وتعتبر المعاونة الاجتماعية جوديت اتشار عنصراً جوهرياً في هذا المشروع، فقد نجحت في تشييد المدرسة وتنظيم ندوات عمل للتدريب على الطبخ والخياطة، ما أدى إلى تعرفها على عدد من الحرفيات.

وفي ٢٠٠٣، لاحظت اتشار استخدام جماعات الشعوب الأصلية للورق المعاد تدويره، فعزمت علي تأسيس "مؤسسة ميتز" تحت شعار "نسج المستقبل" واجتهدت في إقامة الجمعية التعاونية. ثم جمعت اتشار مجموعة من الأفراد الملتزمين بتخصيص جزء من العائدات لتعليم الأطفال، وركزت على إضفاء الطابع المهني على عملية الإنتاج بغية تحويل "نية إجتماعية إلى شركة اجتماعية". وتقول اتشار "هذا هو سر نجاح ميتز... المشاريع الإنتاجية هي الشيء الوحيد القادر على انتشال الناس من براثن الفقر. الأعمال الخيرية لا تأتي سوى بعادات سيئة. وفي المقابل، تعيد الإنتاجية الكرامة للناس".أما أنخيليكا مارتينيز، المشرفة على تنسيق النساء الحرفيات، فتشرح بدورها لوكالة انتر بريس سيرفس أن نصف الأرباح تقسم بينهن دون أي تمييز، ويتم تسليم ٢٠ في المئة الى المدرسة، و٢٠ في المئة أخرى لتكاليف التصنيع و١٠ في المئة لتعطية نفقات التشغيل. وأخيرا يذكر أن تعاونية ميتز قد حصلت على جائزة برنامج الأمم المتحدة البيئي والمنظمة الدولة للطاقة العالمية، باعتبارها "أفضل مشروع لإعادة تدوير النفايات الصناعية" التي تنافست عليها ٧٥ منظمة وجمعية من مختلف أنحاء العالم.

■ انتر بريس سيرفس

مؤتمر "الوعود المنتهكة"

ضحايا أكثر وأموال أقل لمكافحة مرض الأيدز

□ فيينا/ ميهرو جافير

أكد ائتلاف للمنظمات الحقوقية والإنسانية غير الحكومية أن المؤتمر الدولي الأخير المنعقد في فيينا لمكافحة مرض الأيدز سيمر للتاريخ تحت شعار "الوعود المنتهكة تقتل"، وذلك لفشله في حشد الموارد اللازمة لمواصلة علاج ٥ ملايين مصاب بهذا المرض وتوفير الرعاية الطبية لـ ١٠ ملايين آخرين في انتظار العلاج.وعلقت نفيس صادق، المبعوثة الخاصة للأمم المتحدة لقضايا مرض الأيدز في آسيا والمحيط الهادي، على التظاهرات التي نظمها نشطاء المجتمع المدني للمطالبة بالتصدي لأزمة نقص التمويل الواجب لمكافحة هذا المرض الفتاك، قائلة: أنه "من الأهمية بمكان توعية أكبر عدد من الأشخاص بأزمة الطوارئ التي تواجهها جهود مكافحة هذا المرض". وشرحت أن البحوث اللازمة لإنتاج المصل تحتاج إلى المال، والعلاج مكلف للغاية، وثمة حاجة للأموال أيضاً لتنفيذ برامج الوقاية من هذا المرض. وأضاف متظاهر شارك في الحديث قائلا أن "هذه "الضجة" (التظاهرات) تستهدف إقناع الناس بالاعتراف بوجود هذه الأزمة، هذا (المؤتمر) ليس حفلة، وإنما اجتماع للنضال ضد مرض الأيدز ومن أجل الصحة وضد فشل الحكومات في الوفاء بمسؤولياتها". ولقد تناول هذا المؤتمر الدولي، الذي أنعقد في العاصمة النمساوية في الفترة ١٩-٢٦ يوليو/ تموز بمشاركة ١٩،٣٠٠ مندوب وخبير وعالم من ١٩٣ دولة عقدوا ٢٤٨ جلسة، تناول عرض النجاح المحرز في مجال مكافحة هذا المرض على مدى العقد الأخير، بما حقق خفض عدد الوفيات والإصابات الجديدة. وأفاد المشاركون أن الاستثمارات التي أجريت في التوقيت المناسب قد ساهمت في تقوية نظم الرعاية الصحية، وتقليص عدد الوفيات من السل والملاريا، وتحسين خدمات الصحة للأمهات والأطفال، وتطوير خدمات الرعاية الصحية العامة، كل هذا بقدر غير مسبوق. وعلى الرغم من ذلك، فقد خيم على المؤتمر شبح نقص الموارد، والقصور من جانب حكومات مختلف دول العالم في تعميم خدمات الوقاية والعلاج والرعاية الصحية. كما ساد بين المشاركين في المؤتمر القلق العميق حيال قرار الولايات المتحدة بخفض تمويلها لبرامج مكافحة الأيدز، والمخاوف الرائجة من أن تسحب بعض الدول الأوروبية أيضا دعمها المالي لخدمات العلاج والرعاية. وأضاف الخبراء إلى هذه المخاوف عدم وفاء حكومات عدة دول في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية بالتزاماتها في مجال تمويل معالجة مرض الإيدز. وصرح ميشيل سيسبي، مدير برنامج الأيدز في الأمم المتحدة، أن خفض التمويل سوف يقوض كل التقدم التي تم إحرازه على مدى العقد الماضي بأكمله. ويذكر أن هذه المخاوف والتحذيرات تأتي في وقت أفادت فيه بيانات منظمة رعاية الطفولة "يونيسيف" التابعة للأمم المتحدة بأن وباء الإيدز في انتشار متزايد وبمعدلات مروعة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطي، ويساهم فيه ارتفاع معدلات الإدمان على المخدرات والدعارة والاستغلال البشري. (آي بي إس / ٢٠١٠) الرئيس البرتغالي السابق